واشنطن وتوجه النظام الدولى شرقاً بصيغة تعددية

(مجلة الشروق، دار الخليج، الشارقة، ٢٨ نوفمبر ٢٠١٩)

د. نورهان الشيخ

إن استعادة روسيا لمكانتها الدولية، وانتقال الصين لمصاف القوى الكبرى عالمياً لم يعد محل شك أو جدل كما كان عليه الحال منذ عقد مضى، الأمر الذى أثار حفيظة واشنطن التى أدركت أنها لم تعدة "سيدة العالم"، وأن هناك من ينازعها النفوذ الدولى، ويعرقل حركتها فى ملفات دولية عدة. وقد كشفت إدارة دونالد ترامب عن المخاوف التى تنتاب دوائر صنع القرار الأمريكى من التغيير الهيكلى الذى يكتنف بنية النظام الدولى باتجاه تعددية اقتصادية واستراتيجية تنهى الوضعية المتميزة التى اكتسبتها الولايات المتحدة فى أعقاب هزيمة الاتحاد السوفيتى فى الحرب الباردة وتفككه مطلع التسعينات، وهيمنة واشنطن وإنفرادها بقيادة العالم وإدارة الشأن الدولى والإقليمى. فقد اعتبرت استراتيجية الأمن القومي الأمريكي التى أصدرها ترامب فى ١٨ ديسمبر ٢٠١٧ أن دور روسيا والصين الدولى يمثل تهديداً للولايات المتحدة، مستخدمة مصطلح "الدول التحريفية" للإشارة إلى روسيا والصين اللتان تحاولان تغيير الوضع الراهن، أو "القوى المراجعة" التي ترغب في خلق عالم لا يتوافق بالضرورة مع المصالح والقيم الأمريكية. وفى أول خطاب له بشأن حالة الاتحاد أمام الكونجرس الأمريكى يوم ٣١ يناير ٢٠١٨ اعتبر ترامب أن الصين وروسيا تمثلان تهديدا للمصالح والقيم الأمريكية. وخلال إعلانه عن الاستراتيجية الدفاعية الأمريكية الجديدة فى ١٩ يناير ٢٠١٨ اعتبر وزير الدفاع الأمريكي، جيمس ماتيس، أن "المنافسة الاستراتيجية طويلة الأمد مع الصين وروسيا تعتبر الأولوية الرئيسية لوزارة الدفاع الأمريكية".

فى إطار هذا التوجه الاستراتيجى الأمريكى اتخذت واشنطن مجموعة من الإجراءات لمحاولة عرقلة حركة الصين وروسيا، وتقويض قدراتهما الاقتصادية التى تعتبر العمود الفقرى وعصب المكانة الدولية لأى دولة، وذلك من خلال شن حرب تجارية فى مواجهة الصين وتشديد العقوبات التى تم فرضها على روسيا على خلفية الأزمة الأوكرانية عام ٢٠١٤.

من ناحية، تخوض واشنطن تحت شعار "أمريكا أولاً" حربا تجارية مع بكين، ثانى أكبر اقتصاد عالمى، منذ أكثر من عام ونصف، وفي إطارها تبادل الجانبان فرض رسوم جمركية بدأت

فـى ٨ مـارس مـن العـام الماضـى حـين فـرض ترامـب رسـوماً بنسـبة ٢٥% علـى واردات الصـلب و١٠% علـى الألومنيـوم، لتقلـيص العجـز التجـاري الأمريكـى البـالغ ٥٦٦ مليـار دولار عـام ٢٠١٧، منهـا ٣٧٥,٢ مليـار دولار مـع الصـين، أكبـر منـتج للصـلب والألومنيـوم فـي العـالم. وردت بكـين فـى ٢٢ مـارس بفـرض رسـوم تتفـاوت بـين ١٥ و٢٥% علـى قائمـة تضـم ١٢٨ منتجـاً. وتوالـت بعـدها حـزم متتاليـة مـن الرسـوم الجمركيـة المتبادلـة ربمـا كـان أضـخمها تلـك التـى تـم فرضـتها واشـنطن فـى ١٠ مـايو ٢٠١٩ بنسـبة ١٠ إلـى ٢٥% علـى ٢٠٠ مليـار دولار مـن الـواردات الصـينية، وردت بكـين فـي ١٣ مـايو بزيـادة رسـومها الجمركيـة علـى منتجـات أمريكيـة تسـتوردها بقيمـة ٦٠ مليـار دولار. ومازالـت الحـرب مسـتمرة حيـث أعلنـت وزارة التجـارة الأمريكيـة فـى ٣ أكتـوبر عـن فـرض رسـوم جمركيـة جديـدة علـى الـواردات الصـينية، تسـتهدف الخـزائن الخشـبية، ولـم تسـفر الجولـة الـ١٣ مـن المفاوضـات الأمريكيـة الصـينية التـى عقـدت فـى أكتـوبر عـن تقـدم ملمـوس. ويـرى خبـراء ومقربـون مـن البيـت الأبـيض إن إتمـام الاتفـاق المبـدئي بـين الولايـات المتحـدة والصـين قـد يؤجـل حتـى العـام القـادم، مـع طلـب بكـين إلغـاء أكثـر شـمولا للرسـوم الجمركيـة ورد واشـنطن بالمزيـد مـن الشـروط مـن جانبهـا. وتـرى بكـين أن واشـنطن لا تسـعى إلـى التوافـق مـع الصـين، ولا تقبـل التعامـل معهـا مـن منطلـق النديـة ولكنهـا تريـد "إمـلاءً لشـروطها" وتقـويض لنموهـا التكنولـوجى والاقتصـادى. وهـو مـا عبـر عنـه ترامـب بوضـوح فـي كلمتـه أمـام النـادي الاقتصـادي بنيويـورك يـوم ١٣ نـوفمبر مشـيرا إلـى أن واشـنطن لـن تقبـل إلا اتفاقـا "يصـب فـي مصـلحتها"، وهـدد خـلال اجتمـاع حكـومي فـي البيـت الأبـيض يـوم ١٩ نـوفمبر، بأنـه سـيزيد الرسـوم الجمركيـة علـى واردات السـلع الصـينية، فـي حالـة عـدم التوصـل إلـى اتفاق مع بكين مشترطاً أن يصب الاتفاق في مصلحة بلاده.

يتـزامن هـذا مـع تصـعيد مماثـل مـع روسـيا وتشـديداً للعقوبـات المفروضـة عليهـا منـذ أكثـر مـن خمـس سـنوات، ففـى ١٧ مـايو قامـت وزارة الخزانـة الأمريكيـة بفـرض عقوبـات جديـدة ضـد روسـيا تضـمنت إدراج كتيبـة الاسـتجابة السـريعة "تيريـك" مـن قـوات الأمـن الخاصـة فـي جمهوريـة الشيشـان الروسـية وخمسـة مـواطنين روس علـى قوائمهـا السـوداء، وذلـك علـى خلفيـة ضـلوعهم، بحسـب واشـنطن "فـي انتهاكـات لحقـوق الإنسـان فـي روسـيا"، وبموجـب مـا يُسـمى بـ "قـانون ماجنيتسـكي". كمـا دخلـت الحزمـة الثانيـة مـن العقوبـات الأمريكيـة المفروضـة علـى روسـيا علـى خلفيـة قضـية سـكريبال حيـز التطبيـق فـى ٢٦ أغسـطس، رغـم كونهـا قضـية تخـص لنـدن وموسـكو. وتتضـمن العقوبـات الجديـدة قيـودا علـى الـديون السـيادية الروسـية، ومنـع المؤسسـات الدوليـة مثـل البنـك الـدولي وصـندوق النقـد الدولي من توفير وتمديد القروض لروسيا.

كشأن سائر الحروب الكل فيها خاسر، فالتداعيات السلبية للحروب التجارية وحزم العقوبات الأمريكية لا تطول فقط الصين وروسيا ولكنها طالت أيضاً الاقتصاد الأمريكى. فقد ارتفع عجز الميزانية الأمريكية بنسبة ٢٦% في السنة المالية المنصرمة مقترباً من تريليون دولار حيث بلغ ٩٨٤ مليار دولار، أي ٤,٦% من إجمالي الناتج المحلي، رغم نمو الاقتصاد وعائدات الرسوم الجمركية المضاعفة الناجمة عن الحرب التجارية مع الصين والتى حققت عائدات قياسية بلغت ثلاثين مليار دولار، بزيادة نسبتها ٧٠%. ويعد هذا العجز هو الأكبر منذ عام ٢٠١٢ في عهد باراك أوباما. كما تعد الصين أكبر منتج ومورد للمعادن الأرضية عالميا وتغطي حوالي ٨٠% من الطلب الأمريكي عليها، وتخشى واشنطن من استغلال الصين لهذا كورقة ضغط في المفاوضات التجارية بين البلدين خاصة وأنه لا توجد عمليا أطراف موردة بديلة للمعادن الأرضية النادرة بالنسبة للشركات الصناعية الأمريكية التي تعتبر من أكبر مستهلكي تلك المعادن وتعمل في مجال تطوير التقنيات المبتكرة، بما في ذلك السيارات الكهربائية ومولدات طاقة الرياح والمعدات العسكرية. يضاف إلى ذلك تأثير زيادة الرسوم الجمركية على المواطن الأمريكى الذى يضطر إلى شراء المنتجات الصينية التى تمثل أكثر من ٨٠% من المعروض فى السوق الأمريكى بسعر أعلى، وفى وقت تزداد معدلات الشراء والاستهلاك مع قرب أعياد الميلاد فى الولايات المتحدة. وفي أكتوبر، انخفض شحن الحاويات في لوس أنجلوس بنسبة ١٩.١ ٪ وبنسبة ٢.٤ ٪ في لونج بيتش في منطقة خليج سان بيدرو، اللذان تمر عبرهما أكثر من نصف حجم التبادل التجاري بين الولايات المتحدة والصين، ويوفر هذان المنفذان البحريان، عدداً كبيراً من الوظائف التي تعرضت لضربة قوية، بسبب انخفاض حجم التبادل التجاري إثر الحرب التجارية بين البلدين.

كما إن للحرب التجارية الممتدة بين أكبر اقتصادين في العالم تأثيرتها على حركة الاقتصاد العالمى ككل حيث تزيد المخاطر على الاقتصاد العالمي عبر تعطيل سلاسل التوريد، وتقليص الاستثمار وكبح ثقة الشركات. وتعد سوق النفط من أكثر الأسواق تأثراً فى هذا الخصوص، فوسط استمرار الضبابية المحيطة بما إذا كان بوسع واشنطن وبكين التوصل إلى اتفاق تجاري جزئي أم لا، هبط النفط نحو ٢% يوم ١٩ نوفمبر، وذلك رغم استمرار العمل بالاتفاق بين منظمة البلدان المصدرة للبترول "أوبك" وروسيا فيما يُعرف بـ "أوبك +" بشأن تخفيض الإنتاج وتزايد التوقعات بمد العمل بالاتفاق حتى منتصف ٢٠٢٠، بفعل مخاوف بشأن الطلب من الصين أكبر مستورد للخام في العالم نتيجة ضعف إنتاج المصانع في ظل استمرار التوتر التجاري مع الولايات المتحدة وتباطؤ الطلب المحلي. وأعتبر أمين عام منظمة "أوبك" محمد باركيندو فى تصريح له يوم ١٣

نـوفمبر علـى هـامش فعاليـة للطاقـة فـي أبـوظبي أن الحـرب التجاريـة بـين الولايـات المتحـدة والصـين أدت إلـى "غيمـة قاتمـة" تخـيم علـى سـوق الـنفط حيـث أصـابت المسـتثمرين بخيبـة أمـل ودفعـت أسـعار النفط للانخفاض.

علـى صـعيد أخـر تلقـى الحـرب التجاريـة بظـلال واضـحة علـى تصـاعد التـوتر بـين واشـنطن وبكـين حـول عـدد مـن القضـايا الأخـرى وفـى مقـدمتها، بحـر الصـين الجنـوبى. فقـد أبحـرت سـفينتان تابعتـان للبحريـة الأمريكيـة، المـدمرة "جابرييـل جيفـوردز" والمـدمرة "وايـن إي مـاير"، يـومى ٢٠ و٢١ نـوفمبر قـرب جـزر مستشـيف ريفـس وباراسـيل اللتـان تفـرض بكـين السـيادة عليهـا، ممـا دفـع الجـيش الصـيني فـي بيـان لـه فـى اليـوم التـالى إلـى مطالبـة الولايـات المتحـدة بوقـف الأعمـال الاسـتفزازية و"التوقـف عـن اسـتعراض العضـلات" فـي بحـر الصـين الجنـوبي، مؤكـداً أن قواتـه تتبعـت السـفن الأمريكيـة التـي تبحـر بـالقرب مـن الجـزر المتنـازع عليهـا. ودأبـت البحريـة الأمريكيـة علـى مـا تسـميه عمليـات تـأمين "حريـة الملاحـة"، حيـث ترسـل سـفنها إلـى الميـاه القريبـة مـن بعـض الجـزر التـي تسـيطر عليهـا الصـين للتأكيـد علـى حريـة الوصـول إلـى الممـرات المائيـة الدوليـة، مـا يثيـر غضـب الصـين، التـى تطالـب بالسـيادة علـى كـل ميـاه بحـر الصـين الجنـوبي الغنيـة بمـوارد الطاقـة وأقامـت مواقـع عسكرية وجزراً صناعية لتأكيد سيادتها على المنطقة.

كـذلك، حـذرت الصـين الـرئيس الأمريكـي دونالـد ترامـب مـن مغبـة توقيـع قـرار اتخـذه الكـونجرس داعمـا للحـراك المنـاوئ للصـين فـي هـونج كـونج واعتبرتـه بكـين يشـكل تـدخلا فـي شـئونها الداخليـة حيـث أقـر مجلـس الشـيوخ الأمريكـي يـوم ١٩ نـوفمبر مشـروع قـانون يـدعم "حقـوق الإنسـان والديمقراطيـة" فـي هـونج كـونج، ويهـدد بإلغـاء الوضـعية الخاصـة التـي منحتهـا واشـنطن للمدينـة، ويحظـر بيعهـا الغـاز المسـيل للـدموع، والرصـاص المطـاطي، وغيرهـا مـن المعـدات التـي تسـتخدمها قوات الأمن لقمع الاحتجاجات المستمرة هناك منذ أشهر.

ويظـل التسـاؤل حـول مـا إذا كانـت سياسـة الحـروب التجاريـة والعقوبـات الأمريكيـة سـتنجح فـى عرقلـة تقـدم موسـكو وبكـين، وتضـمن المكانـة المهيمنـة لواشـنطن عالميـاً أم لا. والواضـح حتـى اللحظـة أن تـأثير هـذه السياسـة الأمريكيـة مـازال محـدود ولـن يثنـى البلـدين، روسـيا والصـين، عـن المضـى قـدماً فـى أجنـدتيهما الوطنيـة. وخـلال زيـارة قامـت بهـا الكاتبـة للصـين علـى مـدى أسـبوعين خـلال شـهر نـوفمبر تـم خلالهـا إجـراء العديـد مـن اللقـاءات مـع كبـرى الشـركات الصـينية العاملـة فـى مجـال التكنولوجيـا والمنسـوجات وغيرهـا، أكـد العـاملين بهـا تـأثرهم مـن الحـرب التجاريـة الأمريكيـة إلا إنهـم

أكدو العزم على المضى قدماً فى التطوير وتحقيق قفزات نوعية، منها على سبيل المثال البدء فى تطوير تكنولوجيا 6G واستهداف إمتلاك الصين لها وتوظيفها فى غضون عشر سنوات على الأكثر رغم كل ما اتخذته واشنطن من إجراءات لعرقلة مسيرة 5G فى الصين، والتى ستمكن الأخيرة من إنهاء الهيمنة التكنولوجية الأمريكية وإمتلاك تدفقات هائلة من المعلومات ستغير بالتأكيد من "التوازن المعلوماتى" بين واشنطن وبكين والذى طالما مال لصالح واشنطن دون منازع.

يؤكد محدودية تأثير الإجراءات الأمريكية فى الحيلولة دون تقدم البلدين واتساع دائرة التغير الذى حدث بالفعل فى هيكل النظام الدولى، عدة اعتبارات. أولها، اتجاه روسيا والصين لفضائات اقتصادية أرحب وتجاوز الفضاء الأوروأطلسى إلى آسيا وأفريقيا وأمريكا اللاتينية. وهناك تركيز واضح من موسكو وبكين على تعزيز الشراكات القائمة وتدشين شراكات جديدة مع دول الجنوب، يساعدهما فى ذلك ما يتمعتان به من قبول فى ضوء اعتمادهم مبدأ "المشاركة فى المنافع" و" الكل رابح Win Win" فى التعامل مع الدول الآسيوية والأفريقية ودول أمريكا اللاتينية.

ثانيها، رؤية القيادة فى البلدين وما تبديه من عزم وإرادة لإدخالها حيز التنفيذ، فقد أطلق الرئيس الصينى شى جى بينج خلال مؤتمر الحزب الشيوعي الصيني التاسع عشر في أكتوبر ٢٠١٧ الدور الدولى للصين بأهداف طموحة لتعزيز دور بكين في الشؤون العالمية. كما أكد الرئيس الروسى فلاديمير بوتين فى مستهل ولايته الجديدة عام ٢٠١٨ على الحفاظ على "روسيا القوية" و"الدفاع عن مواقف روسيا ومصالحها فى الساحة الدولية"، فهناك إصرار من قيادة البلدين على تبؤ بلادهما المكانة التى تستحقها. ورغم أن الاقتصاد الصينى سجل فى أكتوبر الماضى أضعف نمو اقتصادي فصلي خلال ثلاثة عقود، وفقاً لبيان مصلحة الإحصاء الصينية الصادر يوم ١٨ أكتوبر حيث تباطأ معدل النمو إلى ٦% خلال الأرباع الثلاثة الأولى من ٢٠١٩ مقارنة بنسبة ٦.٧% في الفترة نفسها من العام الماضي. لكن يظل الاقتصاد الصيني مستقرا بشكل عام، ويعمل بنك الصين الشعبي على شراء الذهب لتوفير غطاء آمن للاقتصاد الصينى، ووفقا لبيانات مجلس الذهب العالمي تحتل الصين المرتبة السادسة عالميا من حيث احتياطيات الذهب حيث تمتلك احتياطيا يقدر بنحو ١٩٤٢ طنا.

كذلك، أشاد الرئيس الروسي، فلاديمير بوتين، خلال كلمته أمام منتدى الاستثمار "روسيا تنادي" الذي انطلق في موسكو يوم ٢٠ نوفمبر، بمؤشرات الاقتصاد الروسي، مشدداً على أنه نما خلال العام الماضي بنسبة ٢.٣% أما خلال الأرباع الثلاثة من ٢٠١٩ فقد نما بنسبة ١.١."%،

بحسب تقديرات وزارة التنمية الاقتصادية الروسية، وأن البطالة خلال العام الجاري سجلت مستويات هي الأدنى في تاريخ روسيا الحديث حيث بلغت في الفترة من يناير وحتى سبتمبر نحو ٤.٦%. واعتبر الرئيس الروسي أن تقلص مؤشر معدل التضخم في روسيا يسير بوتيرة أسرع من المتوقع، وأن سعى واشنطن لوقف نمو الاقتصادين الروسي والصيني "خطأ عميقا للسياسة الأمريكية، وأن محاولات واشنطن تحقيق ذلك ليست إلا أداة منافسة غير نزيهة." وأكد أن "المحاولات الأمريكية ستبوء بالفشل، إذ إن الاقتصاد الروسى سيواصل نموه رغم سياسة واشنطن."

يدعم ذلك الشراكة الاستراتيجية بين موسكو وبكين، والعمل معاً لتثبيت دعائم النظام الدولى متعدد القوى الذى تمثل أوراسيا مركز ثقل هام وقائد فيه على الصعيدين الاقتصادى والاستراتيجى. ويؤكد حجم ونوعية التعاون الاستراتيجى بين البلدين فى المجالين العسكرى والاقتصادى على المستويين الثنائى ومتعدد الأطراف أن الشراكة بينهما تتقدم على قدمين ثابتين هما المصالح المتبادلة، والثقة المتبادلة، التى تدعمها أجواء من الود والتفاهم الشخصى والرسمى بين الزعيمين الروسى فلاديمير بوتين، والصينى شي جين بينج، اللذان اتفقا على ربط مشاريعهما الوطنية الطموحة وتشبيك مبادرة الحزام والطريق التى تعد بوابة الصين للعالمية، بمشروع الرئيس بوتين المتمثل فى الاتحاد الاقتصادى الأوراسي. ولاشك أن الظهير الشعبى التى تتمتع بها قيادة البلدين والتفاف الشعب والنخبة حول القيادة واعتبارها "حرب وطنية عظمى" لا تقل عن أى حرب خاضتها الدولتين، باعتبار أن الولايات المتحدة تحاول "تركيع الوطن" ومن ثم وجب التكتل لمواجهة ذلك، يعزز قدرة الدولتين على المواجهة ومواصلة التقدم نحو نظام عالمى جديد متعدد القوى، تلعب فيه موسكو وبكين، جنبا إلى جنب مع واشنطن، دور محورى على الصعيدين الاقتصادى والاستراتيجى. إن العالم تغير وسيتغير أكثر بصعود الشرق، الصين وروسيا، والتراجع النسبى للغرب، وهذه سنة الكون، فالشروق فى الشرق لابد وأن يتزامن مع الغروب فى الغرب.